الثورة
السبت 18 ذو الحجة 1433هـ 3 نوفمبر 2012م العدد (17517)

وصف الاتفاقية التي وقعتها الحكومة السابقة مع أحد المستثمرين بالمدمرة

رئيس الاتحاد التعاوني السمكي بالحديدة يطالب بالغاء اتفاقية الاصطياد بالسفن العملاقة في البحر الأحمر

قال رئيس الاتحاد التعاوني السمكي الشيخ عمر جنيد إن الاتحاد ومعه كل الجمعيات السمكية والصيادين يرفضون الاتفاقية التي منحت لأحد المستثمرين في البحر الأحمر لما لها من آثار سلبية وكارثية على مستقبل الثروة السمكية على القطاع الواسع من الصيادين الذين يمتهنون الاصطياد.

واعتبر أن مستقبل خمسين الف صياد يعملون في البحر الأحمر أصبح مجهولاً وغامضاً بعد منح أحد المستثمرين رخصة للعمل السمكي بسفن عملاقة ومعدات يقول الصيادين إنها ستقضي على ما تبقى من الثروة السمكية وخاصة الشعب المرجانية والمزارع البحرية كون تلك السفن ستستخدم طرق ووسائل من شأنها القضاء على أماكن تواجد الأسماك وستعمد إلى حرمان الصيادين من الاستفادة من البحر طوال فترة عملها لما لها من آثار كارثية..

ودعا الجنيد إلى إلغاء الاتفاقية التي منحت قبل سنوات والتي سمح بموجبها للمستثمر من الاستفادة من بحيرة البحر الأحمر (كما قال) دون أية مراعاة لصغر مساحة البحر الأحمر الذي بالكاد يغطي احتياجات الصيادين حالياً..

حاوره/ فتحي الطعامي

■ لماذا ترفضون الاتفاقية؟

– نرفض الاتفاقية لأنها تزيد من معاناة الصيادين في البحر الأحمر الذين اثخنوا بالعديد من المعاناة في البحر والبر..

وهذه الاتفاقية التي وقعت قبل سنوات مع شركة تابعة لأحد المستثمرين إذا ما نفذت ستعمل على إنهاء ما تبقى من الثروة السمكية التي هي أصلا في وضع لا تحسد عليه..

الاتفاقية تسمح للمستثمر باستخدام السفن العملاقة التي لا يوجد منها في اليمن إطلاقا بالعمل في البحر الأحمر أو دعني أقول بحيرة البحر الأحمر (يمكن لأن الدولة لا تدرك المساحة البسيطة للبحر وعدد الصيادين المستفيدين من المهنة) وعمل هذه السفن سيكون عن طريق الجرف للشعب المرجانية والمزارع البحرية وفيها يستعمل الحديد والسلاسل والمعدات التي لم نتعود عليها وستلحق الضرر بالثروة السمكية..

وفي حال لم تتحرك الحكومة الحالية لإيقاف ذلك فإن الضرر سيكون كبيراً جدا والمتضررين سيكون كل الصيادين البالغ عددهم ما يقارب خمسين الف صياد يعملون في البحر ومن يعيشون هم وأسرهم البالغة بمئات الآلاف..

البحر الأحمر صغير من حيث المساحة والصيادون كثيرون وهذه السفن ستقضي على الثروة السمكية وستحرم الصيادين من لقمة عيشهم..

■ لماذا حولت الاتفاقية من البحر العربي إلى البحر الأحمر؟

– لا توجد لدينا أية معلومة حول تحويل الاتفاقية من البحر العربي إلى البحر الأحمر ولم نعلم كذا أن باقيس (المستثمر) كان يعمل في البحر الأحمر مطلقا ولم نتفاجأ إلا بسفنه العملاقة في البحر..

■ هل تواصلتم مع الحكومة والجهات المسئولة؟ وماذا كان ردهم؟

– نحن تواصلنا كاتحاد سمكي مع الإخوة في السلطة المحلية في المحافظة والتقينا بالأخ أكرم عطية محافظ محافظة الحديدة والأخ حسن الهيج – أمين عام المجلس المحلي – واللذين بدورهما قاما بالاستماع إلينا وأبديا تفهما واضحا للمخاطر التي ستلحق بالثروة السمكية في البحر الأحمر في حال جرى الشروع بعمل الشركة التابعة للمستثمر وقاموا بتحرير مذكرة للأخ وزير الثروة السمكية يتم مطالبته بإلغاء الاتفاقية وتعويض المستثمر من الصندوق الزراعي السمكي بحسب قرار مجلس الوزراء.. قمنا بالسفر إلى صنعاء لمقابلة وزير الثروة السمكية لكن للأسف لم نستطع أن نقابل الوزير بالرغم من التنسيق المسبق ولا نعرف السبب أو المبرر الذي يجعل الوزير يتهرب من مقابلتنا هل يصر الوزير على تمرير الاتفاقية بالرغم من أضرارها بالثروة السمكية وبالصيادين!! ولهذا يعمل على عدم الالتفات إلينا أو لشيء آخر نحن نطالب الوزير والحكومة برد واضح حول موقفهم مما يراد للثروة السمكية في البحر الأحمر من تدمير.. عليهم أن يوضحوا لنا..

■ ما الإجراءات التي اتخذتموها كاتحاد حتى الآن؟

– نحن نعمل على شقين، الأول هو التواصل مع الجهات ذات العلاقة من المسئولين أو النقابات والمنظمات والأحزاب في المحافظة، هذا في الشق الأول وفي المقابل عملنا على رص صفوف صيادي البحر الأحمر لمواجهة ما يراد للثروة السمكية وقد عملنا على عقد مؤتمر لكل الصيادين حضره الآلاف منهم.. كما أصدرنا العديد من البيانات والبلاغات سواء الداعية إلى إلغاء الاتفاقية أو المنددة بموقف وزارة الثروة السمكية...

■ ما الأضرار المترتبة إذا ما استمر التنفيذ؟

– ذكرت سابقا بأن التنفيذ بتلك السفن العملاقة في البحر الأحمر يعني إنهاء ما يمكن أن نطلق عليه الثروة السمكية والقضاء على مهنة الاصطياد وربما نلجأ فيما بعد نحن أبناء المناطق الساحلية إلى أكل سمك التونة بدلا من السمك الطازج الذي أصبح مهدداً بالزوال بفعل تنفيذ الاتفاقية...

■ تقولون إن هناك ثغرات قانونية في الاتفاقية.. ما تلك الثغرات؟

– الثغرات القانونية الواردة في الاتفاقية كثيرة جدا.. وأنا أقول إن الاتفاقية بمجملها تعتبر مخالفة للقانون كونها تعمل على مصادرة حق أساسي من الحقوق والمتمثل بحقوق هؤلاء الصيادين الذين سيتحولون إلى عاطلين عن العمل..

والاتفاقية تعتبر مخالفة لنصوص التشريعات السمكية لعدة أسباب أهمها (كون القانون حدد عوائد الدولة المفروضة على سفينة الصيد 25% من قيمة الإنتاج تصل هذه النسبة إلى خمسين مليون ريال) و(الاتفاقية اكتفت بمبلغ مقطوع للدولة حدد بـ4000 دولار) ولا ندري على أي أساس تم تحديد ذلك المبلغ..

والمخالفة الثانية في الاتفاقية (أن القانون يلزم السفينة ببيع 30% من الإنتاج في السوق المحلية) بينما نصت الاتفاقية على (إعفاء المستثمر من هذا الجانب) وكأن السوق اليمنية مكتفية من لحوم الأسماك وهذا ما يؤكد تواطؤ جهات عملت على صياغة الاتفاقية لصالح طرف معين.. والمخالفة الثالثة (أن القانون يفرض غرامة عشرة آلاف دولار بعد مدة الرحلة 25 يوما) بينما اكتفت الاتفاقية بمبلغ الف دولار!!

والمخالفة الأخطر (أن صلاحيات الوزير للتراخيص لا تزيد عن عامين بينما صرح الوزير في الاتفاقية لمدة ثلاث سنوات) وهذه مخالفة والترخيص لمدة ثلاث سنوات من اختصاص مجلس الوزراء وما زاد من اختصاص مجلس النواب..

والمخالفات في الاتفاقية كثيرة وعديدة وهي تحتاج إلى حلقات نقاش من قانونيين ومختصين لتفنيدها أكثر وحتى يدرك الجميع أن هناك أيادي تعبث بالبلد ومقدراته..

■ ما الخطوات التصعيدية التي سيلجأ إليها الصيادون في حال استمر التنفيذ؟

– الصيادون لا يمتلكون مصدر رزق سوى مهنة الصيد ونحن نأمل أن تتحمل الحكومة مسئولياتها وتعمل على طمأنة الصيادين وإلغاء الاتفاقية التي تضر بالأمن الغذائي السمكي ولا تتنصل من المسئولية.. وفي المقابل وحتى تلغي الدولة هذه الاتفاقية المشؤومة سنعمل مع كل الصيادين للاستمرار في الاحتجاج والتصعيد النقابي المكفول لنا بحكم الدستور والقانون..

نحن عملنا على التواصل مع الجهات الرسمية وعقدنا مؤتمراً موسعاً كل الصيادين وفي اليومين الماضيين نصبنا خيمنا أمام السوق المركزي لبيع السمك وفيها يحضر ويعبر كل الصيادين عن استيائهم من عدم قيام الحكومة بإلغاء الاتفاقية وإذا لم يتم الاستجابة لمطالبنا سنلجأ إلى تشكيل وفود إلى أمام منزل رئيس الجمهوري وأمام رئاسة الوزراء وسنعمل على تخفيض الإنتاج السمكي.. وفي أثناء ذلك كله لن نجعل تلك السفن تعمل كونها ممنوعة من العمل حسب توجيهات محافظ محافظة الحديدة الأستاذ أكرم عطية وهو المعني الأول بالحفاظ على الثروة السمكية وعلى مصدر رزق هؤلاء الصيادين ونحن سنقوم إحتجاجات تصعيدية لا نريد أن نفصح عنها الآن ولكن لكل وقت حديثاً.

■ بصفتكم رئيس الاتحاد التعاوني السمكي.. ماذا قدمتم للصيادين الذين يتعرضون للتعذيب من قبل القوات الأريترية التي تختطفهم من البحر؟

– الصيادون يتعرضون باستمرار للتعسف والانتهاك من قبل القوات الأرتيرية يتم اختطافهم في البحر ومن ثم يتم ايصالهم إلى مناطق تابعة لاريتريا وفيها سجون خاصة وهناك يتم التنكيل بالصيادين اليمنيين الذين يمكن أن نطلق عليها (بواكي لهم) لا دولة تسأل عنهم ولا سفير يتفقد حالهم.. الصيادون اليمنيون هناك يوضعون في سجون لا تليق حتى بالحيوانات ويرغمون على القيام بالأعمال الشاقة، لقد فقد الكثير منهم الإحساس بالآدمية هناك لما يلاقيه من التعذيب والإهانة.... الخ

نحن كاتحاد قمنا بالعديد من الخطوات من أجل إيقاف تلك الممارسات التي تطال الصيادين، حررنا مذكرات لرئيس الجمهورية ولمجلس الوزراء ولمجلس النواب نضعهم أمام مسئولياتهم حيال ما يتعرض له الصيادون ونطالبهم بايجاد حلول جذرية لهذه المشكلة..

قدمنا إحصائيات باستمرار بأعداد المسجونين في أريتريا وعدد القوارب المصادرة، فعلى سبيل المثال: عدد القوارب المصادرة منذ 2006م إلى 2011م بلغ 811 قارباً وقبل شهر 45 قارباً، أما الصيادون الذين ما يزالون محتجزين هناك فهم 210 صيادين.

ونحن في الاتحاد لن نألوا جهداً لنصرة الصيادين والدفاع عنهم..

■ في ما يتعلق بالسفن الأجنبية التي تعمد على جرف الشعب المرجانية في البحر من يسمح لها؟

– السفن الأجنبية الأخيرة التي نزلت إلى البحر الأحمر هي تابعة للمستثمر باقيس وهي عبارة عن 7 سفن أجنبية (التي وصلت والباقي هناك أخبار بأنها في طريقها للوصول) وهناك العديد من السفن الأجنبية الأخرى التي تنتهك السيادة الوطنية وتعمل على تفجير الشعب المرجانية وجرف المزارع البحرية ولدينا العديد من البلاغات التي رفعناها إلى الجهات ذات العلاقة.. ونحن نعمل على أن تقوم الجهات المعنية بدورها وهناك تنسيق بيننا وبين كل الجهات للحفاظ على الثروة السمكية..

■ ما مستقبل الثروة السمكية على ضوء ما هو حاصل؟

– الثروة السمكية في المياه اليمنية في البحر الأحمر تسير نحو مآلات مخيفة، بعض الأصناف بدأت بالانقراض نتيجة لغياب القانون ونتيجة لدخول السفن الأجنبية المجهولة التي تعمد إلى قتل صغار الأسماك بسبب المتفجرات البحرية التي يستعملونها في الاصطياد.. ناهيك عن عدم وجود دراسات لايجاد مزارع بحرية تعمل على الحفاظ على أصناف الأسماك..

الثروة السمكية اليوم تحتاج إلى وقفة جادة من الحكومة ليتم الاستفادة منها.. وإلا فإن المستقبل السمكي سيكون كارثياً بكل ما تعنيه الكلمة..

تمتلك اليمن مخزونا كبيراً من الثروة السمكية والأحياء البحرية ما يتيح اصطياد قرابة 400 ألف طن من الأسماك سنوياً تضم ما يتراوح بين (350 400–) نوع من الأسماك والأحياء البحرية– بحسب دراسات. حيث تشير الدراسات والإحصائيات إلى أن الأنواع المستغلة حالياً من الموارد السمكية تصل إلى حوالي 60 نوعاً من الأسماك والأحياء البحرية فقط ، وهي أنواع مرغوبة للاستهلاك المحلي وفي الأسواق الأجنبية، إذ تمثل تلك الأنواع المستغلة من الأسماك ما نسبته 17 % فقط من إجمالي أنواع الأسماك والأحياء البحرية المتواجدة في المياه اليمنية.